

بین الاقوامی تجزیہ شدہ ششماہی تحقیقی مجلہ

ہزارہ اگلا میکس

جنوری تا جون ۲۰۱۳ء

جلد: ۳ شماره: ۱



ہزارہ یونیورسٹی مانسہرہ

دراسة تحقيقية حول حدالرجم على المحسن في التشريع الإسلامي

د/ محمد طاهر* د/ ابطاهر خان**

ABSTRACT:

Investigative Study about the Stoning in the Islamic Law

Orientalists and some westerners of our era argued that the punishment of stoning is not mentioned in the *Qur'an* and frequent *Sunnah*. They objected to 'Ijmā' in this case. *Maulāna Muḥammad Amīn Iṣlāḥī* has underestimated the companions who stoned in the era of prophecy and some people of our time follow the westerner that the *Sunnah* is not authentic in the field of legislation. They say that only skin punishment is mentioned in the *Qur'an* and it will not be changed with the *Sunnah* and *Akhbār 'Āḥād*. This article is consisted on the following points:

(1) Stoning in the light of *Qur'an*, (2) Stoning in the light of Frequent *Sunnah*, (3) Stoning in the light of History, (4) Stoning and 'Ijmā'.

Key words: *Stoning; Rajm; Qur'an* and frequent *Sunnah*; Islamic Law; *Fiqh; Maulāna Muḥammad Amīn Iṣlāḥī*.

تحقيق الرجم على المحسن

إنَّ وجوب الرجم على المحسن كلمة إجماع المسلمين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من علماء الأمصار في جميع الأعصار، ولم يخالف فيه أحدٌ من العلماء الذين يعتد بخلافهم^١ إلا الأزارقة^٢ من الخوارج، والنظام^٣ من المعتزلة ومن في حكمهم من بعض الكتاب المعاصرين إلى إنكار الرجم؛ تبعاً لأهوائهم، وتخطياً للأدلة الشرعية وإجماع المسلمين. وقولهم هذا باطل خارق للإجماع، ولم ينشأ إلا من عدم الاطلاع على أصول الاستدلال بالقرآن والسنة.

١- الرجم في كتاب الله تعالى

إن الرجم ثابت بالقرآن إشارة، وإن لم يكن مذكوراً فيه صراحة، لأنه ثبت بالأحاديث الصحيحة^٤ أن الرجم هو المراد بقوله تعالى: **وَكَيْفَ يُحَكِّمُونَكَ وَعِنْدَهُمُ التَّوْرَةُ فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ ثُمَّ يَتَوَلَّوْنَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ** ^٥ **إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يُحَكِّمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّائِيُونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتَحْفَظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوُا اللَّهَ وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ** ^٦ لأن هذه الآيات نزلت في قصة رجم اليهوديين وتفصيل القصة ما أخرجه الحميدي: عن جابر بن عبد الله، قال: زنى رجل من أهل فدك، فكتب أهل فدك إلى أناس من اليهود بالمدينة، أن سلوا محمداً عن ذلك، فإن أمركم بالجلد، فخذوه عنه، وإن أمركم بالرجم، فلا تأخذوه عنه، فسألوه عن ذلك، فقال: أرسلوا إلي أعلم رجلين فيكم، فجاءوا برجل أعور يقال له ابن صوريا، وآخر، فقال لهما النبي صلى الله عليه وسلم: أنتما أعلم من قبلكما؟ فقالا: قد نحانا قومنا لذلك،

* أستاذ مساعد، قسم العلوم الإسلامية، جامعة عبد الولي خان، مردان

** أستاذ مساعد، قسم العلوم الإسلامية، جامعة عبد الولي خان، مردان

فقال النبي صلى الله عليه وسلم لهما: أليس عندكما التوراة فيها حكم الله تعالى، قالوا: بلى، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: فأناشدكم بالذي فلق البحر لبنى إسرائيل، وظلل عليكم الغمام، وأنجاكم من آل فرعون، وأنزل المن والسلوى على بني إسرائيل، ما تجدون في التوراة من شأن الرجم؟، فقال أحدهما للآخر: ما نشدت بمثله قط، ثم قالوا: نجد تردد النظر زنية، والاعتناق زنية، والقبل زنية، فإذا أشهد أربعة أهم رأوه ييدي ويعيد كما يدخل الميل في المكحلة، فقد وجب الرجم، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «هو ذاك فأمر به»، فرجم، فترلت: فإن جاءوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم وإن تعرض عنهم فلن يضروك شيئا وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط.^٧

فلما كان المراد بقوله تعالى [حكم الله، وما أنزل الله] الرجم، فإنه ثابت بكتاب الله إشارة، وإن لم يكن المذكور فيه صراحة. وروى مسلم عن ابن عباس يقول: قال عمر بن الخطاب وهو جالس على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن الله قد بعث محمدا صلى الله عليه وسلم بالحق، وأنزل عليه الكتاب، فكان مما أنزل عليه آية الرجم، قرأها ووعيناها وعقلناها، فرجم رسول الله صلى الله عليه وسلم، ورجمنا بعده، فأحشى إن طال بالناس زمان أن يقول قائل: ما نجد الرجم في كتاب الله فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله، وإن الرجم في كتاب الله حق على من زنى إذا أحصن من الرجال والنساء، إذا قامت البينة، أو كان الحبل، أو الاعتراف.^٨ قال الحافظ: والمراد من كتاب الله قوله تعالى: ﴿أو يجعل الله لمن سبيلاً﴾^٩ وقال العثماني: يحتمل أن يكون المراد منها آيات المائة^{١٠} كما يحتمل أن الرجم من الفرائض التي كتبها الله على عباده، وأراد به آية التوراة التي أفرحكمها^{١١} وهي: الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة^{١٢} وهي ليست من القرآن على الأصح.^{١٣}

٢- الرجم في أحاديث متواترة

وكون أحاديث الرجم متواترة المعنى قد صرح به غير واحد من المحدثين والفقهاء كابن الهمام^{١٤} وابن نجيم^{١٥} وعلي القاري^{١٦} والآلوسي^{١٧} والشيخ ولي الله الدهلوي^{١٨}. وقال الشيخ العثماني وتبعت أحاديث الرجم في الكتب المتدالة، فوجتها أهم مروية عن اثنين وخمسين صحابياً، ورقم أسمائهم والكتاب الذي أخرج فيه مروياتهم.^{١٩} وأيضاً ورد في الرجم حديث تواتر لفظه، وهو قوله ﷺ: الولد للفرش وللعاهر الحجر^{٢٠}، وقد صرح الحافظ العسقلاني،^{٢١} وبدر العيني،^{٢٢} والمطيعي،^{٢٣} أن هذا الحديث متواتر لفظاً، لأنه مروى عن أكثر من ثلاثين صحابياً بهذا اللفظ.

فلما تواتر حكم الرجم لفظاً ومعنى، فلما منع عند أحد من جعله مخصصاً لحكم سورة النور، حتى الإمام أبي حنيفة^{٢٤}، ومن وافقه.

٣- الرجم عبر التاريخ النبوي

وقد ادعى بعض المسغرين أن واقعات الرجم كانت قبل نزول سورة النور، فأحاديث الرجم منسوخة بها، واستدلوا بما أخرج البخاري عن أبي اسحاق الشيباني، سألت عبد الله بن أبي أوفى: هل رجم رسول الله ﷺ؟ قال: نعم، قلت: قبل سورة النور، أم بعد؟ قال: لا أدري.^{٢٥} ولكن هذه الرواية لا تجدي في أمر التاريخ شيئاً، لأن حاصلها أن عبد الله ﷺ لم يكن يعلم تاريخ واقعات

الرحم .والتحقيق أن واقعات الرجم كلها، وأكثرها على الأقل، قد وقعت بعد نزول سورة النور ، لأن سورة النور نزلت في قصة افك عائشة ؓ بعد غزوة بني مصطلق متصلا، واختلف المؤرخون في تاريخ هذه الغزوة، فقال ابن إسحاق: انها وقعت في شعبان سنة سِتِّ من الهجرة^{٢٦} وهكذا قاله محمد بن حبان في السيرة^{٢٧} والبيهقي في الدلائل^{٢٨} واليه مال الطبري^{٢٩} والخليفة بن الحياض^{٣٠} وعن موسى بن عقبة: انها وقعت في سنة أربع^{٣١} وعن قتادة وعروة: أنها سنة خمس، وهو قول الواقدي^{٣٢}، وابن سعد في الطبقات،^{٣٣} وهذا لقول روجه الحافظ العسقلاني^{٣٤} بدلائل متعددة وبه أخذ العيني.^{٣٥}

فالراجح اذن، أن سورة النور نزلت في السنة الخامسة من الهجرة، وغاية ما في الباب أن تكون نزلت في السنة السادسة، وان واقعات الرجم كلها وقعت بعد هذه السنة، وتدل على ذلك دلائل تالية:

١- ان أول واقعات الرجم واقعة اليهوديين، لما أخرجه عبدالرزاق عن أبي هريرة، قال: أول مرجوم رجمه رسول الله ﷺ من اليهود^{٣٦} ورى مسلم أن النبي ﷺ قال بعد رجم اليهوديين: أَللّٰهُمَّ اِنِّىْ اَوَّلُ مَنْ اَحْيَا اَمْرَكَ اِذْ اَمَاتُوهُ^{٣٧} وأخرجه أحمد عن ابن عباس أنه قال بعد حكاية قصة اليهوديين: فكان مما صنع الله عزوجل لرسوله في تحقيق الزمانهم.^{٣٨}

وفي السيرة الحلبية: أن رجم اليهود وقع في السنة الرابعة،^{٣٩} ولكنه لم يأت على ذلك بدليل، وحقق الحافظ العسقلاني: أنه وقع بعد فتح مكة في السنة الثامنة^{٤٠} واستدل على ذلك بأنه شهده عبدالله بن الحارث ابن الجزء، لأنه يقول بعد حكاية قصة اليهوديين: فكنت فيمن رجمهما.^{٤١} وان عبدالله بن الحارث انما قدم المدينة مسلما مع والده بعد فتح مكة.

ويؤيده أيضا أن أباهريرة كان مع النبي ﷺ حين أناه اليهود في هذه الضية، لما أخرجه ابن جرير عن أبي هريرة قال: كنت جالسا عند رسول الله ﷺ اذ جاء رجل من اليهود...^{٤٢} وظاهر أن أباهريرة انما أسلم في السنة السابعة، فلا جرم أن رجم اليهود انما وقع بعد السنة السابعة .

فلما ثبت أن رجم اليهوديين أول ما وقع من واقعات الرجم، وأنه وقع بعد السنة السابعة، فسائر واقعات الرجم متأخرة عن آية سورة النور، فلا يمكن نسخها بسورة النور.

٢- وأما واقعة رجم ماعز ؓ فلم يثبت لي تاريخها في شئ من الروايات الصحيحة غير أنه أخرج الحاكم عن ابن عباس في قصة ماعز: ثم قال رسول الله ﷺ لمن كان معه: أبصاحيكم مس؟ قال ابن عباس ؓ فنظرت الى القوم لاشير عليهم، فلم يلتفت الى أحد...^{٤٣} مما يدل على أن ابن عباس ؓ كان حاضرا حين جاء ماعز ؓ الى النبي ﷺ، وابن عباس انما جاء المدينة مع أمهات في السنة التاسعة.^{٤٤}

فيظهر منه أن قصة ماعز ؓ كانت في السنة التاسعة أو بعد ها، ولكن وفي سند هذه الرواية حفص بن عمر العدني، وضعفه علماء الرجال ورموه بالأوهام في الأسانيد، والاختلاط في الأسماء،^{٤٥} ومن ثم تعقب الذهبي تصحيح الحاكم لهذا الحديث فلا يوثق بمذه الرواية .

ولكن رجم اليهوديين كان قبل قصة ماعز ؓ، فلا جرم أنها وقعت بعد السنة السابعة، وبعد نزول سورة النور. ٣- وأما رجم الغامدية فقد ثبت بعدة الروايات صحيحة أنه وقع بعد نزول سورة النور، لما أخرج مسلم عن بريدة ؓ أن خالد بن وليد ؓ رماها بحجر^{٤٦} وان خالد ؓ انما جاء الى المدينة مسلما في السنة الثامنة.^{٤٧}

وأما ما قاله بعض المؤرخين أنه أسلم يوم الحديبية في السنة الخامسة، فهو وهم، صرح به الحافظ^{٤٨}، وابن الأثير^{٤٩} وذكر ابن كثير قصة اسلامه في السنة الثامنة.^{٥٠}

وصرح الحلبي أن قصة الغامدية وقعت في السنة التاسعة^{٥١}، وبه قال الشيخ زكريا.^{٥٢}

٤- وأما قصة العسيف فقد ثبت بعدة دلائل أنها كانت بعد نزول سورة النور:

أولاً: فلأن أباه قال للنبي ﷺ: ان ابني هذا كان عسيفاً على هذا، فزنى بامرأته، فافتديت منه، بمائة شاة وخادم، ثم سألت رجلاً من أهل العلم، فأخبروني أن على ابني جلد مائة وتغريب عام^{٥٣} مما يدل على أن عقوبة مائة جلدة للزاني كانت مشروعة حينئذ، ولم تشرع هذه العقوبة إلا بنزول آية الجلدة في سورة النور، وكانت عقوبة الزنا قبل ذلك الحبس في البيوت، وقد صرح بذلك ابن عباس حيث قال: كن يجلسن في البيوت، فاذا ماتت ماتت، وان عاشت عاشت، حتى نزلت هذه الآية في النور: الزانية والزاني الآية،^{٥٤} فقول أهل العلم هذا من أثبت الشهادات الداخلية على أن هذه القصة كانت بعد سورة النور.

ثانياً: فان قصة العسيف شهدها أبوهريرة حيث قال: كنعند النبي ﷺ فقال رجل... الحديث^{٥٥} وان بأهريرة أسلم في السنة السابعة.^{٥٦}

فثبت من هذا أن واقعات الرجم كلها وقعت بعد نزول سورة النور، ثم ان حكم رجم الزاني الثيب لم يثبت بهذه الواقعات فقط، وانما ثبت بأحاديث قولية كثيرة، مثل حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه،^{٥٧} وانه ورد بعد نزول سورة النور قطعاً، لأنه أول حديث ذكر حكم الزاني بعد ما كان عقوبته الحبس، وانه مشتمل على عقوبة مائة جلدة، التي لم تثبت إلا بسورة النور.

وكذلك قول عليه السلام: الولد للفراس وللعاقر الحجر،^{٥٨} قد تكلم به النبي ﷺ في خطبة حجة الوداع بعد نزول سورة النور بكثير، وقد ذكرنا أنه حديث متواتر .

ثم لم يزل الخلفاء الراشدون، وجميع الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، يعتقدون الرجم كحكم شرعي محكم،^{٥٩} ولم يرد عن أحد منهم القول بنسخه، فالقول بنسخ حكم الرجم قول باطل لا دليل عليه .

٤- الرجم وإجماع الأمة

ثم ان حكم الرجم ثابت بالاجماع أيضاً، وهو حجة مستقلة. وقد حكي الاجماع على هذه المسئلة غير واحد، وأحكى ههنا عبارة كتابين قد وضعالجمع المسائل المجمع عليها، فحسب.

١- كتاب الاجماع لابن المنذر، وهو من رجال القرن الثالث، حجة على مذهب الفقهاء، يقول: وأجمعوا على أن الحراذات تزوج حرة تزويجاً صحيحاً، ووطئها في الفرج أنه محسن، يجب عليهما الرجم اذا زنيا.^{٦٠}

٢- كتاب مراتب الاجماع، لابن حزم يقول: واتفقوا أنه اذا زنى كما ذكرنا، وكان قد تزوج قبل ذلك ... أن عليه الرجم بالحجارة حتى يموت.^{٦١}

وأما انكار الخوارج الرجم، فلا يقدح في الاجماع، لأن هذا ليست كلمتهم، لأنهم اثنتان وعشرون فرقة، ولم يذكر انكار الرجم الا عن فرقة تسمى، الأزارقة، الذين يكفرون علياً، وعثمان، وطلحة، ولزبير، وعائشة، وابن عباس رضي الله عنهم بأسمائهم، وسائر المسلمين،^{٦٢} وان محاربتهم ضد المسلمين، واثارة الفتن في العالم الإسلامي أمر معروف في التاريخ.^{٦٣}

وظاهر أن الفرقة التي تكفر جميع المسلمين، وتستبيح دماءهم، فإنما قد سدت على نفسها جميع طرق العلم الصحيح، فلا حرم أهما وقعت في ضلالات، كانكار الرجم، ووجوب الصلوة والصوم على الخائض في حيضها، وانكار جميع الصلوة، الاركعة واحدة في الصباح، وأخرى في المساء، وجواز الحج في كل شهر كما حكي عنهم، أو عن بعضهم.^{٦٤} فيا ترى، هل يقدح قول مثل هذه لفرقة الضالة في ثبوت الاجماع؟

٥- تحقيق من زعم أن الرجم تعزير

وزعم امين أحسن اصلاحي ومن قفابأثره، أن الرجم انما عوقب به النبي ﷺ بعض الزناة تعزيراً، ولم يكن حدا شرعياً، ويقولون: ان حد الزاني هو الجلد، ولكن اذارأى الحاكم من الجاني ما يقتضي التشديد أكثر من ذلك رجمه تعزيراً، وقال اصلاحي: ان ما عزا انما رجمه عليه السلام لأنه سئ الخلق، والفاحش العادي.^{٦٥} واستدل على ذلك بالخطبة التي ألقاها النبي ﷺ بعد رجم ماعز وهي: ألاكلما نفرنا غازين في سبيل الله خلف أحدهم له نيب كنيب التيس، بمنح أحداهن الكثيبة، أما والله ان يكنني من أحدهم لأنكئله عنه.^{٦٦} والحق أنه ليس في هذه الخطبة ما يدل على أن ماعزا ﷺ كان يرتكب مثل هذا الفعل، وانما ذكرها النبي ﷺ بعد رجم ماعز ليعتبر هؤلاء المفسدون بعقوبة ماعز، وينتبهوا بأنه يمكن معاقبتهم أيضاً بمثل هذه العقوبة. ولو كان عادي فلم قال له النبي ﷺ لما اعترف بزني، فيم أطهرك؟ ولم قال رسول ﷺ أبه جنون؟ ... وأشرب خمراً...؟^{٦٧} ولم رده عليه السلام أربع مرات لما اعترف على نفسه؟^{٦٨} ولم قال له ﷺ: لعلك لمست، أو غمزت؟^{٦٩} ولم سئل رسول الله ﷺ عنه عن قومه؟ ولم أهل قبيلته شهدوا له بقولهم: مانعلمه الا وفي العقل، من صالحينا؟^{٧٠} ولم شهد له النبي ﷺ: انه الآن لفي أثار الجنة ينغمس فيها؟^{٧١} فكيف يصح فيه أنه كان معتاداً بمثل هذه الفاحشة، والعباذ بالله منه، وأما صدور الإثم فكان اتفاقاً، ولم يكن متعوداً بذلك، كما يدل عليه الروايات واعترافه وندمه.

ويقول اصلاحي في رجم الغامدية رضي الله عنها: وإن الغامدية إنما رجمت لأنها فاحشة عادية، ومن المتبرجات السوقية، والجاهلية، والبغية.^{٧٢} سبحانه هذا بمبتان عظيم.

ولكن الحقيقية ان مثل هذه الالقباب في حقهما من مفترياته، وليس في كتب الحديث، والسيرة، والطبقات منها شيء، ولكن ظنه لا يغني من الحق شيئاً، لأنها رضي الله عنها تعرف أن اقرارها يؤديها الى الرجم بالحجارة حتى تموت، ولكنها طلبت ذلك خشية من الله سبحانه، ثم أمهلت حتى تضع وترضع ولدها، ولم يبعث لها رسول الله ﷺ بعثاً، ولا سجل اسمها في دفتر أو قنطر، ولا أتبعها أحداً من الشرطة، ولكنها بعد وضع حملها جاءت بنفسها دون أن يطلبها أحد، على رغم أنها صارت أما لولد رضيع، وكم يكون خاطرها قد تعق بهذا المولود؟ وكم تكون عواطف الاشفاق عليه قد عرضت في سبيلها، ولكنها بآمانها الراسخ، وعقيدتها الجازمة، وعلاقتها القوية بالله ورسوله، قد اجتازت جميع هذه العوائق، وعرضت نفسها لهذه العقوبة التي تقشعر لها الجلود.

أفهل كانت الغامدية هذه يستحق التشديد في عقوبتها أكثر من حدها المفروض في كتاب الله تعالى؟ بعدما ظهر منها الاستسلام لحكم الله ما لا يتصور من مجرم عادي؟

واني والله لا أجد نفسي في شك أنه لو كان الرجم تعزيراً، ولو كان رسول الله ﷺ يستطيع الغاء في حق مجرم لألغاه في حق الغامدية رضي الله عنها بعدما ظهر منها ما ظهر من توبتها، وندامتها، واستسلامها

لأمر الله سبحانه وتعالى.

وقد تقدم أحاديث تدل على أن الرجم حداوأمره النبي ﷺ من حيث الشارع، كتشريع أبدي خالد، ومن المعروف المسلم عند الجميع أن الرجم لايجب الا بشهادة أربع من الرجال العدول. وهذا دليل على كونه حدا، لأن التعزير لا يجب له نصاب من الشهادة أقوى من النصاب العادي. وفي هذه كفاية لطالب الحق والهداية.

الهوامش والمصادر

- ^١ النيسابوري، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر. الإقناع لابن المنذر. ط ١: ١٤٠٨هـ، الناشر: (بدون)، كتاب الحدود، باب: ذكر إقامة الحدود في الزنى ١/٣٣٦
- ^٢ الأزرق، أصحاب أبي راشد نافع بن الأزرق الحنفي. من بدعها إسقاط الرجم عن الزاني، إذ ليس في القرآن ذكره. [أنظر: الشهرستاني، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم. الملل والنحل. ط: مؤسسة الخليلي، ١/١١٨]
- ^٣ النظام. هو أبو إسحاق إبراهيم بن سناز شيخ المعتزلة، صاحب التصانيف، البصري، المتكلم. تكلم في القدر، وانفرد بمسائل، وهو شيخ الجاحظ. ولم يكن النظام ممن نفعه العلم والفهم، ورد: أنه سقط من غرفة وهو سكران، فمات في خلافة المعتصم أو الواثق، سنة بضع وعشرين ومائتين. أنظر [الذهبي. شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد. سير أعلام النبلاء. ط ٣: ١٩٨٥م، مؤسسة الرسالة، ١٠/٥٤١]
- ^٤ أحاديث الرجم أخرج البخاري في الحدود، باب الاعتراف في الزنا، ومسلم في باب رجم الثيب، ومالك في الحدود، باب ماجاء في الرجم، والترمذي في الحدود، باب ماجاء في تحقيق الرجم، وأبو داود في الحدود، باب الرجم، وابن ماجه في الحدود، باب الرجم
- ^٥ القرآن الكريم، سورة المائدة ٥: ٤٣
- ^٦ القرآن الكريم، سورة المائدة ٥: ٤٤
- ^٧ القرآن الكريم، سورة المائدة ٥: ٤٢
- ^٨ القشيري، مسلم بن الحجاج. الصحيح لمسلم. ط: دار إحياء التراث العربي، بيروت، كتاب الحدود، باب رجم الثيب
- ^٩ القرآن الكريم، سورة النساء ٤: ١٥
- ^{١٠} العثماني، محمد تقي. تكملة فتح الملهم. ط: ١٤٢٠هـ، مكتبة دارالعلوم كراتشي، باكستان، ٢/٤١٨
- ^{١١} الصحيح لمسلم، كتاب الحدود، باب رجم اليهود أهل الذمة في الزنى رقم الحديث: ١٦٩٩
- ^{١٢} الطبري، محمد بن جرير. جامع البيان في تأويل القرآن. ط ١: ٢٠٠٠م، مؤسسة الرسالة، ١٠/٣٢٨، سورة المائدة ٥: ٤٢
- ^{١٣} أنظر: البيهقي، أحمد بن الحسين أبو بكر. السنن الكبرى. ط ٣: ١٤٢٤م، دار الكتب العلمية، بيروت، كتاب الحدود، باب ما يستدل به على أن السبيل هو جلد الزانيين ورجم الثيب، ٨/٢١١
- ^{١٤} ابن الهمام، كمال الدين محمد. فتح القدير. ط: دار الفكر، كتاب الحدود، فصل في كيفية الحد وإقامته، ٥/٢٢٤
- ^{١٥} أنظر: ابن نجيم المصري، زين الدين بن إبراهيم. البحر الرائق شرح كتر الدقائق. ط: دار الكتاب الإسلامي، كتاب الحدود، باب ما يثبت به الزنا، ٨/٥
- ^{١٦} أنظر: القاري، علي بن (سلطان) محمد الملا الهروي. مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح. ط ٢٠٠٢م، دار الفكر، بيروت، كتاب الحدود، ٦/٢٣٢٨
- ^{١٧} الألويسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني. ط ١: ١٤١٥هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، ٩/٢٧٧، تفسير سورة النور ٢٤: ١-٥

- ١٨ الدهلوي، شاه ولي الله. حجة الله البالغة. ط٣: ١٩٩٢م، دار إحياء العلوم بيروت، أبواب سياسة المدن، ٢/٢٢٦
- ١٩ تكملة فتح الملهم، كتاب الحدود، باب رجم الثيب، ٢/١٩٩
- ٢٠ البخاري، محمد بن إسماعيل. صحيح البخاري. ط١: ١٤٢٢م، دار طوق النجاة، كتاب الحدود، باب للعاهر الحجر، ٨/١٦٥
- ٢١ العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر. فتح الباري شرح صحيح البخاري. ط: ١٣٧٩، دار المعرفة، ١٢/٣٣
- ٢٢ العيني، أبو محمد محمود بن أحمد بدر الدين. عمدة القاري شرح صحيح البخاري. ط: دار إحياء التراث، ١١/١١٠
- ٢٣ المطيعي، محمد نجيب. تكملة شرح المهذب. ط: دار الفكر، ١٦/٤٠٠
- ٢٤ تكملة فتح الملهم، كتاب الحدود، باب رجم الثيب، ٢/٢٢٤
- ٢٥ صحيح البخاري، كتاب الحدود، باب رجم المحصن، ٨/١٨٥
- ٢٦ ابن هشام، عبد الملك. السيرة النبوية لابن هشام. ط٢: ١٩٥٥م، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ٢/٢٨٩
- ٢٧ ابن حبان، محمد بن حبان. السيرة النبوية وأخبار الخلفاء. ط: ١٤١٧، الكتب الثقافية، بيروت، ١/٢٥٣
- ٢٨ البيهقي، أحمد بن الحسين أبو بكر. دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة. ط١: ١٤٠٥م، دار الكتب العلمية، بيروت، ٤/٤٤
- ٢٩ الطبري، محمد بن جرير أبو جعفر. تاريخ الطبري. ط٢: ١٣٨٧م، دار التراث، ٢/٦٠٤
- ٣٠ العصفري، خليفة بن خياط. تاريخ خليفة بن خياط. ط١: ١٣٩٧م، دار القلم، مؤسسة الرسالة، دمشق، بيروت، ١/٨٠
- ٣١ النيسابوري، عبد الملك بن محمد بن إبراهيم. شرف المصطفى. ط١: ١٤٢٤م، دار البشائر الإسلامية، مكة، ٣/٤٣
- ٣٢ الواقدي، محمد بن عمر أبو عبد الله. المغازي. ط٣: ١٩٨٩م، دار الأعلام بيروت، ١/٤٠٤
- ٣٣ ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن سعد. الطبقات الكبرى. ط١: ١٩٦٨م، دار صادر بيروت، ١/٦٣
- ٣٤ فتح الباري شرح صحيح البخاري، ٧/٢٣٢
- ٣٥ عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ٨/٢٦٦
- ٣٦ الصنعاني، أبو بكر عبد الرزاق بن همام. الكتاب الطلاق. ط٢: ١٤٠٣، المكتب الإسلامي، بيروت، باب الرجم، والإحصان، ٧/٣١٥
- ٣٧ الصحيح لمسلم كتاب الحدود، باب رجم اليهود أهل الذمة في الزنى، ٣/١٢٣٧
- ٣٨ أحمد، بن محمد بن حنبل أبو عبد الله. مسند الإمام أحمد بن حنبل مسند عبد الله بن العباس. ط١: ٢٠٠١م، مؤسسة الرسالة، ٤/١٩٦
- ٣٩ الحلبي، علي بن إبراهيم. السيرة الحلبية. إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون. ط٢: ١٤٢٧م، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢/٣٣٤
- ٤٠ فتح الباري شرح صحيح البخاري، باب أحكام أهل ذمة، ١٢/١٥٢
- ٤١ البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو. مسند البزار، ما أسند عبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدي عن النبي صلى الله عليه وسلم. ط١: ٢٠٠٩م، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ٩/٢٤٥
- ٤٢ الطبري، محمد بن جرير أبو جعفر. جامع البيان عن تأويل آي القرآن. ط١: ٢٠٠١م، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، سورة المائدة، ٥/٤١
- ٤٣ الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله. المستدرک علی الصحیحین. ط١: ١٩٩٠م، دار الكتب العلمية بيروت، كتاب الحدود، ٤/٤٠٢

- ٤٤ فتح الباري شرح صحيح البخاري، ١٠٦/١٢
- ٤٥ أنظر: التهذيب، ٣١٠/٢
- ٤٦ أنظر: لصحيح لمسلم كتاب الحدود، باب من اعترف على نفسه بالزنى، ١٣٢٣/٣
- ٤٧ أنظر: الطبقات لابن سعد، ٢٥٢/٤
- ٤٨ الإصابة في تمييز الصحابة. ط ١: ٥١٤١٥، دار الكتب العلمية، بيروت، ٤١٣/١
- ٤٩ الجزري، أبو الحسن عز الدين ابن الأثير. أسد الغاية في معرفة الصحابة. ط ١: ١٩٩٤م، دار الكتب العلمية، ٩٣/٢
- ٥٠ ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل. البداية والنهاية. ط ١: ١٩٨٨م، دار إحياء التراث العربي، ٢٣٨/٤
- ٥١ أنظر: السيرة الحلبية، ٥-٢/٣
- ٥٢ أنظر: الشيخ محمد زكريا، أوجز المسالك، باب ماجاء في الرجم، ١٣/٦
- ٥٣ صحيح البخاري، كتاب الحدود، باب الاعتراف بالزنا، ١٦٧/٨
- ٥٤ الطبراني، سليمان بن أحمد أبو القاسم. المعجم الكبير. ط ٢: مكتبة ابن تيمية لقاهرة، ٨٧/١١
- ٥٥ صحيح البخاري، كتاب الحدود، باب الاعتراف بالزنا: ١٣/٨
- ٥٦ الدارمي، محمد بن حبان. مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار. ط ١: ١٩٩١م، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، ٣٥/١
- ٥٧ صحيح مسلم، كتاب الحدود، باب حد الزنا، ١٣١٦/٣
- ٥٨ صحيح البخاري، كتاب الحدود، باب للعاهر الحجر، ١٦٥/٨
- ٥٩ تكملة فتح المههم، ٢٤٢٩
- ٦٠ ابن المنذر، أبو بكر محمد بن إبراهيم النيسابوري. الإجماع. ١٤٢ رقم ٦٣٢
- ٦١ ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد الأندلسي القرطبي الظاهري. مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات. ط: دار الكتب العلمية، بيروت، كتاب الحدود، ١٢٩
- ٦٢ الملل والنحل، ١٢١/١
- ٦٣ المبرد، محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس. الكامل للمبرد. ط ٣: ١٩٩٧م، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٤٨/٣
- ٦٤ ابن حزم، الفصل في الملل والأهواء والنحل. ط: مكتبة الخانجي، ذكر شنع الخوارج، ١٤٤/٤
- ٦٥ اصلاحي، امين أحسن. تدبر قرآن. ٦٩/٥، تفسير سورة النور ٢٤: ٢
- ٦٦ صحيح مسلم، كتاب الحدود، باب من اعترف على نفسه بالزنا، ١٣١٩/٣
- ٦٧ ايضاً
- ٦٨ صحيح مسلم، كتاب الحدود، باب من اعترف على نفسه بالزنا، رقم الحديث: ١٦٦٢
- ٦٩ صحيح البخاري، كتاب الحدود، باب هل يقول الإمام للمقر: لعلك لمست أو غمزت، ١٥٧/٨
- ٧٠ صحيح مسلم، كتاب الحدود، باب من اعترف على نفسه بالزنا، ١٣٢٣/٣
- ٧١ سنن أبي داود، كتاب الحدود، باب رجم ماعز، ١٥٨/٤
- ٧٢ تدبر قرآن، ٣٧٢/٥، تفسير سورة النور ٢٤: ٢

Internationally Peer Reviewed Biannual Research Journal

Hazara Islamicus

Volume: 3 Issue: 1

Jan - June 2014



HAZARA UNIVERSITY, MANSEHRA